

المستثمرون الكويتيون سيكونون أولى الجهات المتسلمة

# «صندوق الموائى»: الإفراج عن نصف مليار دولار.. قريباً

كشف مدير الاستثمار في صندوق الموائى، مارك وليامز، أن ممثلاً عن صندوق الموائى، قد أبلغ مسؤولين على أعلى مستوى في حكومة الكويت بأنه سيتم الإفراج قريباً عن نصف المليار دولار لحساب الصندوق البنكي، والذي تم تجميده في دبي منذ السنة الماضية. وقال وليامز في بيان صحافي أمس، إنه سيتم اتخاذ خطوات أخرى لإيجاد حل للاتهامات التي وجهت ضد المديرين التنفيذيين لصندوق الموائى، وسيكون ذلك بمنزلة أخبار سارة للمستثمرين الدوليين في الصندوق، بما في ذلك مؤسسة الموائى الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكذلك لعدد من الأمريكيين والبريطانيين والمستشارين والدائنين الدوليين الآخرين الذين لم يتسلموا أموالهم حتى الآن.



مارك وليامز

وأوضح وليامز، الذي أدار شخصياً أكبر مشاريع الصندوق وأكثرها ربحاً في الفلبين، أن موضوع تجميد أموال صندوق الموائى جذب الكثير من الاهتمام الدولي، وكذلك اهتمام من الحكومات التي تضرر مواطنوها مالياً.

وأضاف أن صندوق الموائى، والذي بدأ عام 2007 بمساهمة مجموعة من المستثمرين الدوليين، تمكن من مضاعفة رأسماله الأصلي في الوقت الذي خسرت صناديق أخرى مماثلة أموالها خلال فترة الركود العظيم، «حيث تمكننا من الاستثمار في المشاريع اللوجستية الناجحة المتعلقة بالموائى حول العالم».

وأشار إلى أن أكبر مشروع للصندوق كان في الفلبين، حيث قام بتطوير مدينة كاملة على أرض شاغرة تقع على قاعدة جوية أميركية سابقة.

ولفت إلى أن الصندوق وزع 30 مليون دولار على مستثمريه خلال 2016، وذلك بعد بيع استثمارات أخرى للصندوق، وفي نوفمبر 2017 جرى بيع آخر المشاريع بالفلبين، وبعدها تم تحويل 496 مليون دولار إلى دبي، ليتم من خلالها الدفع للدائنين الدوليين والمستشارين، وتوزيع الأرباح الصافية على المستثمرين.

وأوضح أن «مصدر هذه الأموال ناتج عن عملية تجار ناجحة من مشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية في الفلبين، إذ قام سبتي بنك، وبنوك دولية أخرى، بمراجعة الصفقة قبل الشروع في تحويل الأموال إلى حساب الشركة وأعمال واستثمارات الصندوق، وذكر وليامز جزءاً بسيطاً من هذه الأخطاء، على سبيل المثال لا الحصر، والتي منها:

- إفادة من مدقق ديوان المحاسبة أمام لجنة حماية الأموال العامة بأن أموال الصندوق قد تبخرت بالكامل وأن المستثمرين لم يتم توزيع أي مبالغ على المستثمرين ولم يتم الاستيلاء على كامل رأسمال الصندوق. إن

هذا الادعاء هو عار من الصحة، حيث قام الصندوق بتوزيع عائدات التخارج الأول من استثمارات في أكتوبر 2016 وبمبلغ 30 مليون دولار، حيث تسلمت كل من مؤسسة الموائى الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وجميع المساهمين في الصندوق حصتهم من هذا المبلغ، إفادة من مدقق ديوان المحاسبة بتقريره بقيام الصندوق بتحويل مبلغ مليون دينار من حساب الصندوق، في حين أن المبلغ المحول هو فقط ألف دينار لا غير، وفق ما هو ثابت بكشوف الحسابات البنكية.

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة بتقريره تؤكد أن الصندوق خاضع للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال، في حين ردت هيئة أسواق المال الكويتية بكتابتها المرسل للنيابة العامة بأن الصندوق لا يخضع لقانون هيئة أسواق المال بل لقانون جزر الكايما.

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة بتقريره بأن هناك مبلغ 7 ملايين و835 ألفاً و847 دولاراً مجهولة المصدر، في حين أثبت في موضوع آخر بالتقرير أن المبلغ ذاته محول من حساب شركة كي جي ال للاستثمار لحساب الصندوق وهو ما تؤيده كشوف الحسابات البنكية للصندوق.

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة في تقريره بأن هناك تحويلات بمبلغ 170 مليوناً و472 ألفاً و683 دولاراً تشكل تخصماً، في حين أثبت في كشوف الحساب البنكي أن حركة تلك التحويلات كانت عبارة عن ودائع قصيرة الأجل في داخل الحساب البنكي نفسه من أجل الاستفادة القصوى من الأموال.

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة في تقريره بأنه لا يحق للصندوق منح قروض وتسهيلات وكفالات بنكية، وهذا مخالف لما ورد بنشرة اكتتاب الصندوق.

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة في تقريره

تستثمران في صندوق الموائى، إضافة إلى مستثمرين دوليين آخرين، وبطبيعة الحال، كانت أموال المستثمرين مقيّدة بتطوير أراضي المشروع، واستغرقت عملية بيع المشروع الأخير بالفلبين الفترة الزمنية المناسبة لإجراح التخارج بما يصب في مصلحة المستثمرين بالصندوق، وعندما بدأ المسؤولون الكويتيون يسألون عن استثمار الحكومة في الصندوق، أصدر ديوان المحاسبة في الدولة تقريراً اتهم به زورا اثنين من مديري صندوق الموائى باختلاس الأموال، كما بين التقرير أن أموال الجهات الحكومية المستثمرة في الصندوق قد تبخرت بالكامل.

وأكد أن ما تضمنته تقرير ديوان المحاسبة خاطئ تماماً، حيث إن الأموال استثمرت في المشروع طوال الوقت، وبعد بيعه وسداد قروضه تم تحويل التبرقي من الأموال لحساب صندوق الموائى في بنك نور، ليتم توزيعها على الدائنين والمستثمرين.

وتابع وليامز قائلاً: «وهنا طلبت الجهات المسؤولة الكويتية من دبي بتجميد الأموال، على ما يبدو استناداً إلى العمل الذي نرى أنه غير مهني لمثل ديوان المحاسبة»، مؤكداً: «نحن نعمل منذ أكثر من عام لتخصيص هذا الخطأ، لأنه لم يتم سرعة أموال المستثمرين، بل انها موجودة في دبي تنتظر أن يتم توزيعها، وأن تقرير ديوان المحاسبة تضمن أخطاء جسيمة تكشف عن عدم رغبة وعدم كفاءة وعدم الإحاطة بأعمال واستثمارات الصندوق، وذكر وليامز جزءاً بسيطاً من هذه الأخطاء، على سبيل المثال لا الحصر، والتي منها:

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة أمام لجنة حماية الأموال العامة بأن أموال الصندوق قد تبخرت بالكامل وأن المستثمرين لم يتم توزيع أي مبالغ على المستثمرين ولم يتم الاستيلاء على كامل رأسمال الصندوق. إن

الأموال التي طلبت هي تجميدها، مؤكداً في الوقت نفسه أنه بمجرد الإفراج عن الأموال سيكون المستثمرون الكويتيون أول الجهات المتسلمة لأموالها، وذلك وفقاً للمبالغ التي حددتها النيابة العامة، إذ لا يوجد سبب مشروع لاستمرار تجميد الأموال. وأضاف أن حكم الإدانة للمديرين التنفيذيين عانى الأخطاء نفسها، حاله حال قضية صندوق الموائى، إضافة إلى أنه تمت إدانة هذين المديرين دون السماح لهما بتقديم دفاع، وباختصار تمت سياتقتها في محكمة استعراضية بسبب الدعاية المحيطة بالقضية.

ولمَّح إلى أن النيابة العامة أدركت أخيراً أنه لا مبرر لحجز أموال الصندوق الناتجة عن التخارج، فضلاً عن ذلك فإن مدقق ديوان المحاسبة قد وجه إليه ملاحقة اتهام بتقديم مستندات مزورة خلال التحقيق، علاوة على أن هذا المدقق هو ذاته الذي أعد تقريراً يفيد بأن أموال الصندوق تبخرت وذهبت بلا رجعة، وقد ثبت خلاف ذلك.

وأوضح أن استثمارات الصندوق الحقيقية، وتم التخارج منها بمبلغ يتجاوز نصف المليار دولار، الأمر الذي يكشف عدم سلامة وعدم صحة تقارير ديوان المحاسبة بما تضمنته من أخطاء جسيمة، لافتاً إلى أن عمل ديوان المحاسبة في كلتا الحالتين يشير إلى وجود إهمال جسيم، كونه انتهى بعدم الكفاءة، وبدأت النيابة العامة تدرك أنه قد تم تضليلها إلى حد كبير. وأشار وليامز إلى أن جميع الدائنين والمستشارين والمستثمرين الدوليين لم يتسلموا مستحقاتهم لمدة تجاوزت العام، وأنه قد تضرر الجميع مالياً ومعنوياً، حيث تم تدمير سمعة الأفراد والشركات، وإدانة مديري في الصندوق دون وجه حق.

وقال أن هناك مخاوف لدى المستثمرين الدوليين بشأن الاستثمار في مناطق الخليج، لاسيما أن قبول أموال الغررة السيادية بالمنطقة وإدارتها بنجاح قد يؤدي بك إلى السجن، في ظل وجود هذه العراقيل ومحاولات الاستيلاء على أموال المستثمرين، الأمر الذي يتنافى مع جهود الدولة الرامية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وأعرب عن تفاؤله بالتعاون والجهود المبذولة مع الكويت والحكومات الأخرى، بما في ذلك المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من أجل تحميل هؤلاء الأفراد المسؤولية عن هذا الظلم، بما في ذلك تطبيق عقوبات ماجنيتسكي العالمي بموجب القانون الأمريكي U.S Global Magnitsky Act. وتابع: «إن مسؤولين على أعلى مستوى في الكويت يعملون حالياً على إصلاح هذه الأخطاء المتألمة، وسيساعد حل هذه الأمور بطريقة سريعة على استعادة ثقة المستثمر بممارسة الأعمال في الكويت والإمارات وبقية دول مجلس التعاون الخليجي».

## وليامز: نتائج التخارج من صندوق الموائى أثبتت تحقيق عوائد عالية وأرباح للمستثمرين

والتي تعد، ومن ضمن المستندات الأخرى المنظمة لعمل الصندوق، القانون الذي يحكم العلاقة بين المستثمرين. ● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة بتأكيد على أن معدل العائد الداخلي على الاستثمار والمذكور بنشرة الإكتتاب هو معدل مضمون. إن هذا غير صحيح ومخالف لما ورد في نشرة الإكتتاب ص 102/7 والتي تؤكد أن الصندوق يستهدف تحقيق العائد المذكور (aims to achieve). فالعائد المذكور بالنشرة هو عائد مستهدف وغير مضمون أصلاً، علاوة على أن نشرة الإكتتاب قد ذكرت بالتفصيل المخاطر الاستثمارية التي قد يتعرض لها الصندوق والتي مفادها أن العائد غير مضمون وأن رأس المال قد يتعرض للخسارة نتيجة للطبيعة الاستثمارية والظروف التي تم ذكرها وبوضوح في نشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق.

ولفت وليامز إلى أن ديوان المحاسبة قد خالف معايير أجهزة الرقابة والمحاسبة على مستوى العالم إذ تدخل في القضية المنظورة أمام القضاء بإعلان نشره في إحدى الصحف، متبهاً بصور حكم أول درجة بطريقة لا تصدر إلا من طرف نزاع وليس من طرف محايد، وهو ما حدث في سابقة تعد الأولى من نوعها كونها غير مألوفة ومستهجنة ولا تليق بأجهزة الرقابة المحايدة.

وبالتالي، أكد وليامز أن المديرين التنفيذيين لصندوق الموائى لم يرتكبوا أي خطأ، والأدلة التي تثبت ذلك دامغة، لاسيما أن أموال المستثمرين موجودة حالياً في دبي وعلى مرأى من الجميع، والسبب الوحيد لعدم دفع مستحقات صندوق الموائى بالكامل هو أن الكويت طلبت من دبي تجميد الأموال. وذكر وليامز أن الجهات المسؤولة في الكويت جمدت الحساب البنكي لصندوق الموائى، ثم قامت بمقاضاة المديرين التنفيذيين للصندوق، وذلك لعدم توزيع



بان شركة كي جي ال للاستثمار لم تسدد مقابل مساهمتها في الصندوق، في حين قامت شركة كي جي ال للاستثمار بسداد كامل حصتها مقابل مشاركتها في صندوق الموائى. ● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة في تقريره بأن إحدى الشركات المساهمة لم تسدد حصتها نظير مساهمتها في الصندوق، وهذا غير صحيح، حيث إن تلك الشركة أصبحت مساهماً في الصندوق بعد أن قامت بالاستحواذ على حصة مدفوعة بالكامل من قبل مساهم آخر، وذلك وفقاً لما هو مثبت في البيانات المالية.

● إفادة من مدقق ديوان المحاسبة بأن مدير الاستثمار للصندوق قد قام بالتنازل عن شركتين مملوكتين للصندوق وأن ذلك ترتب عليه ضرر بأموال الصندوق حدده بمبلغ 79 مليوناً و169 ألفاً و662 دولاراً، وهذا غير صحيح، حيث إن الشركتين بقيتا مملوكتين للصندوق بالكامل طوال فترة الاستثمار وحتى الانتهاء من التخارج الناجح منهما.

● ومن خلال قراءة تقرير مدقق الديوان، تبين عدم إلمامه بالهيكل الإداري والقانوني للصندوق، حيث أورد في تقريره أن شركة كي جي ال للاستثمار هي مدير الصندوق، وهي ليست كذلك.

● وإيضاً تبين لنا من خلال جلسة الاستجواب بالحكمة أن معد التقرير غير ملم بشكل جيد باللغة الإنجليزية ومع ذلك قام بإعداد تقرير لصندوق خاضع لقانون اجنبي (جزر الكايما) وجميع مستنداته مثل نشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق الصادرة باللغة الإنجليزية من دون أن يقوم بترجمتها من أهل الاختصاص، الشيء الذي ترتب عليه أن تقريره قد وقع في أخطاء جسيمة، مفادها التلاعب بالوضوح الذي ظهر خلال التقرير بعدة مصطلحات على خلاف الحقيقة، ما اضطره لإهمال نشرة الإكتتاب

في سياق التعاون بين البنك التجاري ومحافظة الكويت، وفي إطار جهوده الرامية إلى دعم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة قاطنيتها وأفراد المجتمع كافة، قام البنك برعاية المخيم التربوي الأول لفرق الأشبال بمحاضرة العاصمة والذي أقيم في قصر نايف بحضور عدد كبير من المدارس وإدارة المنطقة التعليمية.

ويأتي هذا الدعم في إطار الترتيبات التي يقوم بها البنك التجاري لتوفير الدعم والرعاية للعديد من الأنشطة الاجتماعية التربوية التي تنظمها

## بالتنسيق مع محافظة العاصمة «التجاري» يرعى المخيم التدريبي الأول لفرق الأشبال



جانب من المخيم التدريبي



ثابت المهنا يقدم درعاً تكريمية لممثل البنك التجاري

قطاع التواصل المؤسسي أماني الورع أن رعاية البنك لهذا المخيم التدريبي تأتي تقديراً من البنك لجهود محافظة العاصمة والدور الكبير الذي يقوم به هذا المخيم في صقل وتنمية مهارات الطلبة والشباب وما يساهم به من جهود لإعدادهم من أجل الاعتماد على أنفسهم وما يفرسه في نفوسهم من حب للوطن كونهم السواعد المهمة للنهوض بالمجتمع، مؤكداً حرص البنك التجاري على تقديم كل أوجه الدعم والرعاية للفعاليات التربوية والتعليمية وغيرها من الأنشطة المجتمعية.

محافظات الكويت لخدمة أفراد المجتمع، وبهذه المناسبة، أشاد محافظ العاصمة الفريق م. ثابت المهنا بدور البنك التجاري ورعايته للمخيم التدريبي لفرق المدارس الابتدائية لمنطقة العاصمة، وكذلك اهتمام البنك بنشاط الأنشطة التي من شأنها الإسهام في تنمية المجتمع من خلال مساهمته في مجال المسؤولية المجتمعية التي تخدم جميع القطاعات، سواء التعليمية أو الثقافية أو الصحية أو التربوية وغيرها، لغرض تحقيق الأثر الإيجابي الذي يلمسه المواطن الكويتي، من جانبها، كشفت نائب المدير العام

في سياق التعاون بين البنك التجاري ومحافظة الكويت، وفي إطار جهوده الرامية إلى دعم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة قاطنيتها وأفراد المجتمع كافة، قام البنك برعاية المخيم التربوي الأول لفرق الأشبال بمحاضرة العاصمة والذي أقيم في قصر نايف بحضور عدد كبير من المدارس وإدارة المنطقة التعليمية.

## «الوطني»: 3,4% نمو اقتصاد عمان بالعامين المقبلين

التي تعمل على تطوير قطاعات رئيسية تتضمن التصنيع والمواصلات والخدمات اللوجستية والسياحة، إلى دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستقبلاً، ومن المتوقع أن تخفف المكاسب المحتملة في هذه القطاعات من التراجع المتوقع في الطلب الاستهلاكي خلال السنتين المقبلتين، على أثر الهدم المحتمل في فرض ضريبة القيمة المضافة في 2019. ولذلك، فمن المتوقع أن يستمر الزخم الإيجابي ويرتفع النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 3,3% في 2018 إلى 3,6% و3,7% في 2020. وبذلك يرتفع التضخم في السنتين المقبلتين جنباً إلى جنب مع الانتعاش الاقتصادي، ففي حال بدء العمل بضرورة القيمة المضافة كما هو مخطط في النصف الثاني من 2019، قد يرتفع التضخم السنوي من التقديرات البالغة 0,9% في 2018 إلى حوالي 2,9% في 2019، ولكن التأثير الأولي سيتلاشى، وستراجع التضخم إلى حوالي 1,4% في 2020.

النفطي (متوسط 3,3% على أساس سنوي) وغير النفطي (3,5% على أساس سنوي). وأوضح التقرير أنه على الرغم من مشاركة عمان في اتفاق أوبك كخض فقي قطاع الطاقة لتلزم السلطات بتطوير عمليات تكرير النفط وتوزيعه ورفع القدرة على إنتاج الغاز، أما في الاقتصاد غير النفطي، فتستمر الحكومة في تنفيذ خطط إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في الدقم ومشروع تطوير بنية تحتية لربط موائى عمان الرئيسية الثلاث وهي صلالة وصحار والدقم، والتي يرجح أن تشكل مكبساً كبيراً لمشاريع التجارة والاستثمار المحتملة في السلطنة. ورجح التقرير أن يحصل الاقتصاد غير النفطي على المزيد من الدعم من قطاع السياحة، حيث تأمل الحكومة العمانية تحقيق زيادة على الأقل 65% في عدد السياح بحلول 2020، ولذلك فإنه من المحتمل أن يبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي حوالي 3,4% في 2019 و2020، بسبب الانتعاش في كلا القطاعين

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن مسار التطوير والتنوع الحكومي سيستمر لاقتصاد سلطنة عمان في دعم القطاعين النفطي وغير النفطي، فقي قطاع الطاقة لتلزم السلطات بتطوير عمليات تكرير النفط وتوزيعه ورفع القدرة على إنتاج الغاز، أما في الاقتصاد غير النفطي، فتستمر الحكومة في تنفيذ خطط إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في الدقم ومشروع تطوير بنية تحتية لربط موائى عمان الرئيسية الثلاث وهي صلالة وصحار والدقم، والتي يرجح أن تشكل مكبساً كبيراً لمشاريع التجارة والاستثمار المحتملة في السلطنة. ورجح التقرير أن يحصل الاقتصاد غير النفطي على المزيد من الدعم من قطاع السياحة، حيث تأمل الحكومة العمانية تحقيق زيادة على الأقل 65% في عدد السياح بحلول 2020، ولذلك فإنه من المحتمل أن يبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي حوالي 3,4% في 2019 و2020، بسبب الانتعاش في كلا القطاعين

## معرض الصناعات والبناء الثامن كرم الرعاة والمشاركين الصيغ: ندرة الأيدي العاملة وقلة المواد الخام تعرقلان الصناعة



لقطة لفريق العمل المنظمين للمعرض



د.عادل الصبيح مكرم م. ناصر خريبيب بحضور داليا وفاني (متين غوزال)

طارق عرابي

كرم معرض الصناعات والبناء الثامن الرعاة والمشاركين في فعالياته التي أقيمت خلال الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر الجاري بفندق جميرا - المسيلة، ونظمتها شركة «اكسبو تاج» للمعارض والمؤتمرات، بمشاركة واسعة من أهل الاختصاص من القطاعين العام والخاص، وذلك تحت رعاية م. ناصر خريبيب نائب المدير العام للشؤون التخطيط والتصميم بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية ودعايل الصبيح رئيس مجلس الإدارة ورئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، وفي تصريحاته للمصاحفين، قال الصبيح إن المعرض كان يهدف إلى تقديم منتجات جديدة للسوق الكويتي ذات جودة عالية ومتطورة وتنافسية، مؤكداً استقطاب المزيد من الشركات الجديدة التي ساهمت في تقديم المزيد من المنتجات المتطورة إلى جانب عدد من الشركات التي قدمت خدمات جديدة لم تكن موجودة في المعارض السابقة، وأضاف أن محدودية السوق الكويتي وصعوبة الوضع التنافسي للسوق نتيجة لندرة الأيدي العاملة وقلة المواد الخام، هي عوامل جعلت من الصعب على الكثير من الصناعات تحقيق النجاح المنشود، ناهيك عن الوضع التنافسي في المنطقة وافتتاح الأسواق على بعضها والذي أدى في نهاية الأمر إلى محدودية الصناعات في السوق المحلي. من جانبها، أكدت المدير التنفيذي لشركة «اكسبو تاج» لتنظيم المعارض والمؤتمرات داليا وفاني، أن معرض الصناعات والبناء الثامن، أُنشئت خلال دورته هذا العام وبوراته السابقة قدرته على مواكبة أحدث ما توصلت إليه صناعة أدوات البناء والتشييد في العالم، وعرضه أجود وأرقى

وفائي: المعرض أثبت قدرته على مواكبة تطور قطاع البناء والتشييد عالمياً

منتجات التشطيبات والديكور، التي تتوافق مع ذوق المواطن الكويتي وتلبي احتياجاته، مشيرة إلى أنه بات حدثاً اقتصادياً سنوياً مهماً في البلاد، وأضافت أن المعرض امتاز هذا العام بتركيزه على تقديم المنتجات الوطنية والعالية التي توابك متطلبات رؤية (كويت جديدة 2035) وتسهم في تحقيقها، ومن خلال المعرض أيضاً تواجد مشاريع التخرج متمثلة في مشروع من قسم الهندسة المدنية والكهربائية من جامعة الكويت ومشروع من قسم الهندسة الكهربائية من جامعة الشرق الأوسط الأميركية. وذكرت أن المعرض

منتجات التشطيبات والديكور، التي تتوافق مع ذوق المواطن الكويتي وتلبي احتياجاته، مشيرة إلى أنه بات حدثاً اقتصادياً سنوياً مهماً في البلاد، وأضافت أن المعرض امتاز هذا العام بتركيزه على تقديم المنتجات الوطنية والعالية التي توابك متطلبات رؤية (كويت جديدة 2035) وتسهم في تحقيقها، ومن خلال المعرض أيضاً تواجد مشاريع التخرج متمثلة في مشروع من قسم الهندسة المدنية والكهربائية من جامعة الكويت ومشروع من قسم الهندسة الكهربائية من جامعة الشرق الأوسط الأميركية. وذكرت أن المعرض